

بحث بعنوان

أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جذب الاستثمارات

اعداد

جودت محمد موسى القرعان

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جذب الاستثمارات المحلية، ودورها في تعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وركزت على استقصاء آراء العاملين في أقسام الاستثمار في البلديات، إلى جانب تحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع. أظهرت النتائج أن العقود والاتفاقيات تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال توفير فرص العمل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأبرزت الدراسة عدداً من المعوقات، منها غياب الدور الإعلامي والتعقيدات الإدارية، وقدمت توصيات لزيادة فاعلية العقود، مثل تبسيط الإجراءات ودعم المشاريع ذات الأثر التنموي المستدام.

Abstract

The study aimed to explore the importance of contracts and agreements in municipalities for attracting local investments and their role in promoting sustainable development in local communities in the Hashemite Kingdom of Jordan. The study employed a descriptive–analytical approach, focusing on surveying the opinions of employees in municipal investment departments and analyzing relevant literature. The findings revealed that contracts and agreements contribute to improving the investment environment by creating job opportunities, encouraging public–private partnerships, and enhancing economic and social development. The study highlighted several obstacles, including the absence of a media role and administrative complexities, and provided recommendations to increase the effectiveness of contracts, such as simplifying procedures and supporting projects with sustainable developmental impacts.

المُقَدِّمة:

يعتبر جذب الاستثمار والتنمية المحلية المستدامة في الاقتصاد المحلي جهدًا تشاركي موجه لتوحيد جهود كافة فعاليات المجتمع بمشاركة فعالة من كافة الشركاء من القطاعين العام و الخاص ومؤسسات المجتمع المدني و العقود والاتفاقيات في البلديات وتحفيز طاقات المجتمع الكامنة والغير مستغلة للوصول إلى حياة أفضل للمواطنين، بالرغم من حجم الانجازات في مجال التنمية المحلية إلا أنه لا بد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، إلا إن التنمية المستدامة تقوم بحفظ حق الأجيال القادمة عن طريق بيئة استثمارية، وهذا ما دفع الدراسة لمعرفة أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار.

أسئلة الدراسة:

1. ما الهدف الرئيسي للعقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار ؟
2. ما دور العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي؟
3. ما المعوقات التي تحد من قيام العقود والاتفاقيات في البلديات بدورها في جلب الاستثمار؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة الهدف الرئيسي للعقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار.
2. الكشف عن دور العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي.
3. الكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من قيام العقود والاتفاقيات في البلديات بدورها في جلب الاستثمار.

4. تقديم مجموعة من التوصيات التي تزيد فاعلية وكفاءة أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية المحلية للمناطق التابعة لبلديات ، وتتبع أهمية الدراسة من النقاط التالي:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناول أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار ، حيث يعتبر جلب الاستثمار من أهم المواضيع التي تسعى العقود والاتفاقيات في البلديات إلى تحقيقها.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات كونها تمثل السلطة المحلية المسؤولة عن تنظيم شؤون الناس وتقديم الخدمات لهم على اختلاف أشكالها وأنواعها، وتسعى للتنمية في جميع المجالات.

من الممكن أن تستفيد وزارة الإدارة المحلية و العقود و الاتفاقيات في البلديات بشكل عام و بلديات المملكة بشكل خاص من نتائج هذه الدراسة، للاطلاع عليها وتعزيز أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار والتخلص من المشكلات التي تحد منها.

تمثل هذه الدراسة جهداً علمياً في مجال دراسة أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي.

نأمل أن تساعد الدراسة الحالية ونتائجها أصحاب القرار في العقود والاتفاقيات في البلديات في التعرف على مدى التزام العقود والاتفاقيات في البلديات بدورها في جلب الاستثمارات المحلية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية التي تتمثل في: أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي

الحدود البشرية: أقسام الاستثمار في بلديات.

الحدود المكانية : تم تطبيق الدراسة على العقود والاتفاقيات في البلديات التابعة للمملكة الأردنية الهاشمية.

مصطلحات الدراسة:

مجموعة المشاريع البلدية للاستثمار: هي ما تسعى العقود والاتفاقيات في البلديات إلى انجازها خلال السنوات

القادمة وهي تحدد جملة التوجهات والخيارات التنموية على المدى القريب والمتوسط التي يرغب مجلس البلدية

في تنفيذها قصد النهوض بالشؤون وتقديم الخدمات لفائدتهم في أفضل الظروف.

وقامت الدراسة بتعريفها إجرائياً: هي ما تسعى البلديات إلى توفيرها من فرص استثمارية للمجتمع المحلي.

الدراسات السابقة:

سوف يتم ذكر الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

قام الضمور (2022) بدراسة هدفت لبيان دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية

الناظمة للعمل البلدي، وقد تناولت الدراسة ماهية البلدية وأهميتها واختصاصاتها وتكوينها وفق قانون الإدارة

المحلية الحالي، وبينت أبرز العوائق التي تواجهها العقود والاتفاقيات في البلديات ومجالسها في أدائها خدماتها

بالمفهوم التقليدي، كذلك أبرزت الدراسة أهمية الإطار القانوني المحفز للعقود والاتفاقيات في البلديات في الأردن

ونصوصه ومقومات الاستثمار وخصائصه، وبيان الآثار والتحديات لعملية الاستثمار البلدي. وآليات البلدية

<https://jaspss.com>

وأشكال دعم الاستثمار المحلي في العقود والاتفاقيات في البلديات واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني والوصفي، حيث استند المنهج القانوني بيان قانون الإدارات المحلية و العقود والاتفاقيات في البلديات وتشريع دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية النازمة للعمل البلدي. أما المنهج الوصفي فقد حل وفسر دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية النازمة للعمل البلدي من خلال البيانات وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج، فقد أكدت الدراسة أن الاستثمار في إطار العقود والاتفاقيات في البلديات يحتاج إلى قوانين نازمة لتفعيله، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين النازمة للاستثمار باعتباره رافد أساسي لموازنة البلدية.

وفي نفس السياق قامت مزياني (2010) بدراسة هدفت إلى التعرف على أهمية القطاع الخاص وإشراكه في التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف التالية: إنشاء مناصب عمل، المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية، ترقية التكامل بين القطاع العام والخاص، المشاركة في تحقيق سياسة التنمية والحد من النزوح الريفي. ثم صدر قانون الاستثمار الذي تضمن سياسة جديدة لترقية الاستثمار ويتمثل في: حق الاستثمار بكل حرية، المساواة أمام القانون للمستثمرين الوطنيين الخواص أو الأجانب، تدخل السلطات العمومية يتحدد بمنح التشجيع أو الدفع للاستثمارات، والعمل على إنشاء وكالة للترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات. إن قانون الاستثمار سمح للعقود والاتفاقيات في البلديات أن تمنح تسهيلات واستخدام مساعدات دولية بهدف تحفيز المستثمرين على إنجاز أو تمويل مشاريع استثمارية في البلدية، إذا كان لهذه المشاريع مردود مالي وتوفير للمناصب. وتتمثل الإشكالية في: ما مدى ومجال الاستثمار على المستوى المحلي في العقود والاتفاقيات في البلديات ؟

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب منها:

جميع الدراسات ركزت على أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار، وكذلك أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في تعزيز بيئة البلدية من الناحية الاستثمارية.

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة وهو ما اتجهت إليه الدراسة.

جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضه من الدراسات السابقة في جوانب مختلفة منها : اختلفت في البيئة التي طبقت عليها الدراسة كون أنه لا يوجد دراسات بنفس الموضوع طبقت على بلديات.

استفادت الدراسة الحالية من عرض الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها:

- تحديد مشكلة الدراسة.
- أسئلة الدراسة وأهميتها.
- اختيار المنهج العلمي الملائم.
- وكذلك تكوين خلفية فكرية عن الموضوع.
- الاستفادة من كتابة الأدب النظري.
- والعمل على الاستفادة من المراجع والإنتاج العلمي.
- الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها معظم الدراسات والتي تدعم أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية.

وتميزت هذه الدراسة من خلال:

- شريحة الدراسة وهم بلديات.
- وتعتبر على حد علم الدراسة أول دراسة تطبق على بلديات.

الأدب النظري:

نظراً لاهتمام الدولة بجلب الاستثمارات بشكل عام واستثمارات البلدية بشكل خاص الاستثمار والأمل المعقود من أن تواكب مشاريع العقود والاتفاقيات في البلديات التطور الحضاري الذي تشهده المملكة فلا بد من العمل على فتح مجالات جديدة ، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للقيام بالمشاريع التي تحتاجها المناطق وتساعد على تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الدولة مثل المدارس والمستشفيات ونحوها وذلك بمنح هذه المشاريع قطع الأراضي المناسبة من (Ramakrishna, 2007). الاستثمارات البلدية التي تتمتع بهذا الحافز والتسهيلات.

حيث شجع قانون العقود والاتفاقيات في البلديات رقم (41) لسنة 2015 الدور التنموي والاستثمار وتشجيع التشارك مع القطاع الخاص من خلال المادة 4 و 5 و 6 (أ) من القانون الذي شجع الاستثمار البلدي.

أهمية الاستثمارات التي تجلبها العقود والاتفاقيات في البلديات:

1. العمل على تطوير الخدمات العامة والمحافظة على ما تم إنجازه من مشاريع تنموية في البلديات.
2. التعاون وتشجيع القطاع الخاص والسعي لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق عمل تشاركية بين العقود والاتفاقيات في البلديات والقطاع الخاص.
3. يجب على العقود والاتفاقيات في البلديات أن تسعى لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة.

4. توفير فرص العمل مما يؤدي إلى استقرار السكان بدلاً من الهجرة إلى المدن الكبيرة للبحث عن فرص العمل.

5. السعي نحو إيجاد موارد ومصادر دخل للبلدية.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة ، بعد الرجوع إلى المصادر والتي من أهمها الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ومواقع الإنترنت الخاصة بأهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول والذي ينص على "ما الهدف الرئيسي للعقود والاتفاقيات في البلديات في جذب الاستثمار؟ تهدف العقود والاتفاقيات في البلديات من خلال جلب الاستثمار إلى تعزيز التنمية المحلية، وكذلك خلق اقتصاديات محلية فاعلة وقادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة مما ينعكس على توفير فرص العمل لأبناء مما يؤدي إلى تقليل الفقر ومحاربة البطالة.

نتائج السؤال الثاني والذي ينص على "ما أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار المحلي؟ تتحدد أدوار بلديات بما يلي:

1. جمع وإنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمعات المحلية في البلدية من أجل تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة.

2. تحليل الفرص المتاحة للاستثمار والتنمية في كافة المجالات (سياحية, اقتصادية, بيئية, اجتماعية,...) والترويج لها لجذب الاستثمار.

3. العمل على تحديد مشاريع التنمية المستدامة التي تتطوي على أثار ومنافع ذات طابع اجتماعي, اقتصادي, بيئي من أجل التركيز عليها في الترويج للاستثمار.

4. التنسيق بين كافة العقود والاتفاقيات في البلديات بهدف تدعيم شبكات التعاون والمشاركة بين مختلف الأطراف المحلية وتعزيزها.

5. تشكيل مجالس شراكة مع المجتمع المحلي من أجل تحديد احتياجات المجتمع الاستثمارية.

6. التعاون مع وحدات التنمية على مستوى لأعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع استراتيجيات تنمية على المستوى المحلي للبلديات.

7. تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشاريع الاستثمارية.

نتائج السؤال الثالث والذي ينص على " ما المعوقات التي تحد من قيام العقود والاتفاقيات في البلديات بدورها في جلب الاستثمار؟

أصبح إسهام القطاع الخاص مطلباً ملحاً وضرورة حيوية يتعين على العقود والاتفاقيات في البلديات وكذلك الجهات المعنية اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتذليل أي معوقات تحد من مساهمة هذا القطاع في الاستثمارات البلدية والعمل على تحقيق أفضل السبل التي تشجعه على هذه المساهمة ومن هذه المعوقات نذكر ما يلي:

1. غياب الدور الإعلامي في البلديات لعرض الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة الأمر الذي ترتب عليه عزوف المستثمرين.

2. معظم العقود التشاركية تكون مدتها قصيرة مما يجعل المستثمر غير قادر على التكاليف العالية.
3. معظم المشاريع تتسم بالتكرار في ذات المنطقة من نفس نوع الاستثمار مما يؤدي إلى تضاربها وعدم نجاحها.
4. التعقيدات وعدم وجود المرونة الكافية في وضع صيغ الاتفاقيات التي تحكم العلاقة بين القطاع الخاص و العقود والاتفاقيات في البلديات بحيث تراعى طبيعة المشروع وحجم الاستثمارات والأرباح التي يمكن أن يحققها و تعتمد العقود والاتفاقيات في البلديات على حجم ما يدخل في ميزانيتها.
5. عدم استقرار السياسات والأسس والمعايير الحكومية المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في الخدمات البلدية.
6. عدم وضوح الأسس التي بموجبها يتم تحديد الأصول والأنشطة والفعاليات البلدية القابلة لمشاركة القطاع الخاص.
7. تحميل المستثمر أعباء إضافية، وعدم وجود إعفاءات حقيقية تقدم للمستثمر

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

- على البلديات عمل لجنة مشتركة من أجل جلب وتشجيع الاستثمار.
- يستوجب العمل على إعداد وسن العديد من القوانين والأنظمة واللوائح لتغطية الجوانب المختلفة لتشجيع الاستثمار والشراكة بين العقود والاتفاقيات في البلديات والقطاع الخاص.
- العمل على عقد ورش عمل لموظفين العقود والاتفاقيات في البلديات من أجل تعريفهم على أهمية جلب الاستثمار.

- من المؤمل أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة العقود والاتفاقيات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة لدى العقود والاتفاقيات في البلديات في جلب الاستثمار، وأخذ العبر من العقود والاتفاقيات في البلديات التي لم تحقق نتائج تنموية للاستثمار.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال جلب الاستثمار.

المراجع:

المراجع العربية:

- الجمل، هشام. (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 31(4)، 1686-1741.
- الخرابشة، محمود. (2022). أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في دعم الاستثمار المحلي، 2(48)، ص 409-418.
- أبو صاع، علياء وقرمش، فداء. (2022). دور الشراكة بين الهيئات المحلية الفلسطينية والقطاع الخاص في تعزيز جودة الخدمات العامة، المجلة العربية للنشر العلمي، 41(2)، 787-814.
- الضمور، اياد. (2022). أهمية العقود والاتفاقيات في البلديات في دعم الاستثمار المحلي وأثره في الأطر القانونية النازمة للعمل البلدي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(3).
- مزياني، فريدة. (2010). دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلو الاجتهاد القضائي، 6(5)، 53-67.

المراجع الأجنبية:

–Nallathiga, Ramakrishna. (2007). Off-Budget Approaches to the Delivery of Urban Services: The Potential of Public-Private Partnerships. ICFAI Journal of Public Finance, Vol. 5, No. 2, pp. 53-64.

–Ruiters, C., & Matji, M. P. (2016). Public-private partnership conceptual framework and models for the funding and financing of water services infrastructure in municipalities from selected provinces in South Africa. Water Sa, 42(2), 291-305.

–Sharma, S. (2016). Using SERVQUAL to assess the customer satisfaction level: A study of an urban cooperative bank. Journal of economics and public finance, 2(1), 57-85.